

النظام المالي للجمعية التعاونية للتوفير والتسليف
لمستخدمي مصرف لبنان

المادة ١ : تخضع مختلف المعطيات التي تقوم بها التعاونية تنفيذا لاغراضها واهدافها للاصول المنصوص عليها في هذا النظام وفي نظامها الاساسي وذلك وفقا لاحكام القانون وانظمة التعاون والاتحاد الوطني للتسليف التعاوني .

المادة ٢ : يتوجب على كل عضو منتسب للتعاونية دفع اشتراكا شهريا يشكل رأسمالا موقتا . وهذا الرأسمال يعتبر دينا للاعضاء على التعاونية ينتج فائدة توازي الفائدة المحطاة للودائع ويمكن اعادته للاعضاء عند طلبهم او تحويله الى الرأسمال المتزايد وذلك بعد اخذ موافقة مجلس الادارة على الطلب (المادة ٣٠ من قانون التعاونيات) .

المادة ٣ : يقسم الاعضاء المنتسبون للتعاونية الى اربع فئات :

الفئة الاولى :	وهي التي يبلغ فيها اشتراك العضو	١٠ ليرات لبنانية
الفئة الثانية :	" " " " " "	٢٥ ليرة لبنانية
الفئة الثالثة :	" " " " " "	٥٠ ليرة لبنانية
الفئة الرابعة :	" " " " " "	١٠٠ ليرة لبنانية

المادة ٤ : يحدد العضو فئة الاشتراك الشهري الذي اختاره للسنة الاولى ويحق له الانتقال الى اية فئة يختارها شرطان يتقدم بطلب خطي الى مجلس الادارة مرفقا بتفويض الى مصلحة المستخدممين في مصرف لبنان بهذا الخصوص قبل نهاية شهر ايلول من كل سنة ويشمل بهذا الانتقال ابتداء من اول السنة اللاحقة .

المادة ٥ : يجرى دفع الاشتراك الشهري المختار باقتطاع قيمته شهريا مباشرة من رواتب المنتسبين وفقا لتفويض موجه الى مصلحة المستخدممين في مصرف لبنان مرفقا بطلب الانتساب كما يمكن الدفع سلفا عن سنة كاملة .

المادة ٦ : لا يمكن للعضو الاشتراك الا في فئة واحدة من الفئات المذكورة اعلاه .

الودائع

المادة ٧ : يحق للتعاونية قبول الودائع من اعضائها دون ا تحديد قيمة المبالغ التي يمكن ايداعها .

المادة ٨ : تحسب الفائدة على الودائع اعتبارا من اليوم التالي للايداع .

المادة ٩ : تحدد الجمعية العمومية العادية سنويا الفائدة على الودائع على ان لا تزيد نسبة الفائدة عما يقرره الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني .

المادة ١٠ : يفتح لكل عضو حساب خاص باسمه تقيد له فيه الودائع التي يدفعها مع تاريخ كل دفعة وما يعود له من فوائد ويدون في نهاية السنة المالية كل المعلومات التي يقرر مجلس الادارة تدوينها في هذا الحساب ويعطى دفتر توفير وتسجيل عليه جميع العمليات المسجلة في حسابه .

المادة ١١ : لا يحق للمضوان يسحب اى مبلغ من حسابه قبل مرور سنة على الايداع (وعلى كل يمكن للمضوان يجمد ودائعه في التعاونية ما دام عضوا فيها) . الا في حال فقد عضويته ويطبق على الودائع في هذه الحالة نفس ما يطبق على الاسهم .

القروض والسلفات والضمانات والكفالات

المادة ١٢ : تجرى العمليات التي تقوم بها التعاونية نقدا ومختلف انواع الاعمال المصرفية وبصورة خاصة عن طريق :

- أ - الحسم لصالح الاعضاء
- ب - القروض المباشرة
- ج - التسليف بالحساب الجاري
- د - الكفالة لمصلحة الآخرين
- هـ - قبول السحوبات لصالح الاعضاء

يجرى اختيار طريقة منح الاعتماد بالاتفاق بين التعاونية والمقترض وذلك حسب نوع العمل المطلوب تمويله وللتعاونية الحق في تفضيل طريقة على اخرى .

الحسب

يحق للتعاونية حسب واعادة حسم مختلف انواع السندات ووجه عام جميع الالتزامات والتعهدات الناتجة عن مختلف العمليات شرط ان تكون عائدة لاعضائها ومن ضمن الغايات التي تقرض التعاونية اعضائها على اساسها المحددة في المادة ٣ من النظام الاساسي للتعاونية وضمن الشروط التالية :

المادة ١٣ :

١ - يجب ان تكون السندات المقدمة موافقة لاحكام قانون التجارة ومطابقة لاحكام نظام التعاونية .

ب - ان تكون السندات المقدمة للحسب محررة لامر الاعضاء او مسحرة عليهم .

التسليف بالحساب الجارى

تخضع عمليات التسليف بالحساب الجارى الى الشروط الاتية :

المادة ١٤ :

أ - موافقة التعاونية على طلب المستفيد باستعمال الاعتماد بالحساب الجارى ضمن الشروط التي يحددها مجلس ادارة التعاونية .

ب - ترقيع عقد بين التعاونية والمقترض يتعهد فيه هذا الاخير بأن يوقع لامر التسليف التعاونية عند اول طلب منه سندات تجهيز بمبالغ تعادل الاستجارات التي يجريها ضمن حدود الاعتماد المفتوح على ان يجرى اعادة السندات المقابلة للمدفوعات التي يؤدىها المقترض بحيث لا يتجاوز مجموع مبالغ سندات التجهيز الباقية بحوزة التعاونية في اى وقت مجموع الالتزامات المترتبة على المقترض .

ج - تجرى عملية القيد والاستجارات من الحساب الجارى وفق احكام الحسابات التجارية المبينة في هذا النظام .

الكفالات

يحق للتعاونية كفالة وضمان تنفيذ جميع العمليات والالتزامات العائدة لاعضائها لدى الغير لقاء منحهم قروضا نقدية او عينية لنفس الغايات التي تقرضهم على اساسها التعاونية .

المادة ١٥ :

السحوبات

المادة ١٦ : أ - يجوز للتعاونية دفع قيمة المواد موضوع كل عقد مبرم بين العضو والغير عن طريق قبول السحوبات المحررة مع العضو لامر الشخص الثالث وفقا للشروط المحررة في

- ب - يشترط لقبول السحوبات ما يلي :
- ١ - ان يكون للمضوع اعتماد لدى التعاونية وان يكون له الحق في الحصول على قرض او سلفة للاقراض موضوع السحوبات
 - ٢ - ان تظهر السحوبات اصولا لامر التعاونية
 - ٣ - ان تتأكد التعاونية من ان السحب ناشئ فعلا عن عطية من العمليات الداخلية في اختصاصها .
 - ٤ - ان تتأكد التعاونية من صحة التوقع .

- القروض المباشرة -

- المادة ١٧ :
- لا يجوز صرف اى قرض او سلفة قبل ان يوقع المدين سندا او عدة سندات لامر التعاونية بمبلغ القرض او السلفة الممنوحة له وفقا لتعليمات يضعها مجلس ادارة التعاونية .
- وتتسم القروض الى نوعين :
- قروض قصيرة الاجل
 - قروض متوسطة الاجل
- القروض القصيرة الاجل :

- المادة ١٨ :
- ان القروض القصيرة الاجل هي التي لا يتجاوز اجل استحقاقها سنة واحدة .

- المادة ١٩ :
- تحدد الفائدة على القروض القصيرة الاجل ٥ ٪

- المادة ٢٠ :
- يحدد الحد الاقصى للمبالغ الممكن اقراضها للمضوع لاجال قصيرة بنسبة خمسية اضفاف قيمة اسهم العضو المعمره مضافا اليها خمسة اضفاف قيمة الودائع المجددة للمضوع .

القروض المتوسطة الاجل :

- المادة ٢١ :
- ان القروض المتوسطة الاجل هي التي لا يتجاوز اجل استحقاقها الخمس سنوات .

- المادة ٢٢ :
- تحدد الفائدة على القروض المتوسطة الاجل ب ٥ ٪

- المادة ٢٣ :
- تحدد قيمة القروض المتوسطة الاجل على الارجح الاحتمية :
- /٣٠٠٠/ ل ل ثلاثة آلاف ليرة لبنانية كحد اقصى للمضوع الذي انقضى على انتسابه الى التعاونية ما بين الستة اشهر والثلاث سنوات
 - /٤٠٠٠/ ل ل اربعة آلاف ليرة لبنانية كحد اقصى للمضوع الذي انقضى على انتسابه الى التعاونية ما بين الثلاث والست سنوات

- / ٥٠٠٠ / ل خمسة آلاف ليرة لبنانية كحد اقصى للمعضو الذى انقضى علىى
انتسابه الى التعاونية ما بين الست والتسع سنوات
- / ٦٠٠٠ / ل ستة آلاف ليرة لبنانية كحد اقصى للمعضو الذى انقضى علىى
انتسابه الى التعاونية ما بين التسع والاثني عشر سنة .
- / ٧٠٠٠ / ل سبعة آلاف ليرة لبنانية كحد اقصى للمعضو الذى انقضى علىى
انتسابه الى التعاونية اثني عشر سنة وما فوق .

المادة ٢٤ : ان عدد سنين الانتساب يشمل المدة التي انقضت على انتساب العضو الى جمعية
التعاقد التي كانت قائمة سابقا .

المادة ٢٥ : تمنح القروض القصيرة والمتوسطة الاجل لقاء تقديم ضمانه على راتب او اجر العضو
مع كفالة عضوين آخرين تكون كافية لتغطية القرض الموضح .

المادة ٢٦ : يتم تسديد القروض الممنوحة للمتسبب باقتطاعات شهرية من راتبه وفقا لشروط العقد
الموقع بينه وبين التعاونية .

المادة ٢٧ : كل مدين باعتماد تصير او متوسط الاجل لا يقوم بتسديد ، بعد اذاره يحرم من
الاستقراض طيلة مدة تأخره عن الدفع وتتبع التعاونية بحقه طريق التنفيذ الاجبارى
على امواله وفقا للقوانين والانظمة النافذة .

المادة ٢٨ : على كل عضواغب في الحصول على قرض او ملفة او كفالة او ضمانه ان يقدم الى
التعاونية طلبا بذلك على النموذج المعد خصيصا لهذه الغاية مرفقا بالمستندات
التالية :

- ١ - تصريح عن وضعه العائلي
- ٢ - افادة بمقدار راتبه او اجره وتحويضاته الشهرية الدائمة
- ٣ - تصريح عن حالته المالية ومقدار نفقاته ومدفوعاته الشهرية وقيمة الديون
المتوجبة عليه اذا كان مدينا .

المادة ٢٩ : على طالب القرض عند حصوله عليه ان يكون لديه ايداعا في التعاونية مساو لعشر
قيمة القرض المطلوب ولا يعاد اليه الا بعد تسديد كامل قيمة القرض على ان يعطى
هذا الايداع الفائدة التي تعطى لباقي الودائع (ولا تعاد الودائع الشهرية
الالزامية المجمدة للمعضو الا ضمن المهلة التي حددتها هذا النظام في المادة
١١ منه) .

المادة ٣٠ :

ان معدلات الفوائد الواردة في هذا النظام يمكن تعديلها وفقا للتعديلات التي يقرها مجلس ادارة الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني .

المادة ٣١ :

تطبق بقية المواد الواردة في النظام المالي للاتحاد الوطني للتسليف التعاوني على هذه التعاونية والتي لم ينص عليها صراحة في هذا النظام وذلك بحسب اعمال هذه التعاونية وامكانياتها .

المادة ٣٢ :

على مجلس ادارة التعاونية ايداع الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني موازنة التعاونية للعام اللاحق قبل الخامس عشر من شهر تشرين الثاني من كل عام لابداء رأيه فيها .

تعد الموازنة والميزانية وفقا لاحكام الفصل الاول من النظام المالي للاتحاد الوطني للتسليف التعاوني .

المادة ٣٣ :

على مجلس ادارة التعاونية ايداع الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني في نهاية كل ثلاثة اشهر بيانا مفصلا يتضمن ما يلي :

- ١ - قيمة القروض الممنوحة مع اسماء المقترضين وتواريخ الاستحقاق والغايات التي تمنع القرض لاجلها والضمانات المقدمة .
- ٢ - قيمة الودائع العائدة لكل عضو .
- ٣ - بيان بالراسطال السهمي المكتتب به والمحصر .

المادة ٣٤ :

بتاريخ قبول الانتساب للتعاونية الجديدة من قبل العضو المنتهي لجمعية التعاضد التي كانت قائمة سابقا ، توقف اشتراكات هذا العضو وتحسب الفائدة العائدة لها وتعتبر بمثابة مبالغ مدفوعة لتحرير قيمة الاسهم المكتتب بها .

المادة ٣٥ :

يمكن تكليف مستخدم او اكثر من مستخدمي مصرف لبنان معاونة امين السر والمحاسب في القيام باعمالهم تحت اشراف مجلس الادارة وذلك دون اجر .

المادة ٣٦ :

لا يستفيد العضو المنتسب لهذه التعاونية من التقديرات المنصوص عليها في هذا النظام والنظام الاساسي الا بعد انقضاء ستة اشهر على انتسابه .

المادة ٣٧ :

لا يستفيد العضو المنسحب من التعاونية والذي اعيد انتسابه اليها من التقديرات المنصوص عليها في هذا النظام والنظام الاساسي الا بعد انقضاء سنة كاملة على اعادة انتسابه .

بيروت ، في ٢ شباط ١٩٨٠

المدير العام للتعاونيات